Youths and labor: challenges and consequences
A field study

The 6th conference of youths researchers "the 21st century scenarios: the challenges and opportunities for the world and the region" Developing countries studies and research center, Cairo university, 17-19 April 2004

Dr. Mahdy Mohammad El-Kassas

Lecturer of Sociology

Faculty of Arts – Mansoura University

Egypt

e-mail: mahdy616@hotmail.com

Abstract

The current research aims at recognizing the challenges the Egyptian youths face in their endeavors to get employment opportunities and the consequences on youth, family and community as a whole. This requires us to explore the social, economic and political dominant realities and the challenges they pose on young people in their endeavors to get employment opportunities. The research poses the following main question: what are the challenges the Egyptian youths face in their endeavors to get employment opportunities and their consequences? In attempt to answer this question, the interview was employed as a tool to collect data as being a suitable tool to this qualitative descriptive research. The evidence of the interview involved main elements: the challenges to get an employment opportunity, the consequences of the hardships the youths face in their endeavors and the future perspectives. The data, then, were analyzed through content analysis. The sample consisted of 20 subjects (10 employed and 10 unemployed) of graduate youths in the age period 22-30 years old of both sexes. The study took place in March 2004 in Kom-Hamada (a small town in Al-Behera county, Egypt) where the researcher was born and brought up and has strong relations with its people. The results showed that there are varied challenges that affect the number of available employment opportunities, including: high technology, the increasing dependence on machine instead of people, especially in the large investments, the highly competitiveness in labor market and the unsuitable education product to the labor market demands. A

percent of 70% of the case studied stated that the climate of globalization adversely affect on local investments which focus on providing employment opportunities for young people to achieve social security rather than profit and competition. The results also showed no differences between the sexes in the awareness of the challenges and their implications, (in all axes), but the difference emerged in favor of not working versus working in the awareness of the challenges of globalization.

To refer: El-Kassas, Mahdy Mohammad, Youths and labor: challenges and consequences: A field study, The 6th conference of youths researchers "the 21st century scenarios: the challenges and opportunities for the world and the region" Developing countries studies and research center, 17-19 April 2004.

مركز دراسات وبحوث الدول النامية
مؤتمر الباحثين الشباب السادس
سيناريوهات القرن الحادي والعشرين
فرص وتحديات العالم والإقليم
17 – 19 ابريل 2004

الشباب والعمل : التحديات والتداعيـــــــات

دراســــــــة ميدانية

دكتـــــــور / مهــدي محمد القصــاص
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة المنصورة

فكـــــــرة البحث

لعل مبعث اهتمامي بقضية تشغيل الشباب هو أن هناك قناعات لا يختلف عليها أحـد بـأن الشباب جيل اجتماعي ثقافي له نشاطه وفعالياته ودوره أساسي في بناء المجتمع. فهم الطاقه القـادرة علي العطاء وبسواعدهم تُصنع حضارة الأمم والشعوب فهم قوة الحاضر وأمل المستقبل ورأس المال البشري الذي يتمتع. بمستويات وخصائص عالية من المهارة والكفاءة والقدرة علي الابتكار والأبـدع ويمثل الشباب قطاع كبير من المجتمع حيث يبلغ عدد الشباب فـي الفئـة العمريـة مـن (15–30) 16.347.269 نسمة بنسبة 27.6% تقريبا من إجمالي عدد السكان وفق أخر تعداد [1].ويبلغ معدل قوة العمل (15+) كنسبة مئوية من إجمالي السكان لعام 2001نسبة 28.7% . وتمثل البطالة 9% مـن قوة العمل (15+) لعام 2001. تمثل نسبة الإناث 19.8%, بالغون (15–29) بنسبة 20.4% [2].

وتشير نتائج الأبحاث إلي إن أهم القضايا التي يود الشباب مناقشتها في المجتمع المصري هي إيجاد فرصة عمل بنسبة 67.7% وجاءت في المرتبة الأولي[3] كما يؤكد تقريـر التنميـة الإنسـانية العربية للعام 2002 – حاملا هموم الشباب – و عنوانه " خلق الفرص للأجيال القادمة " من خـلال استطلاع رأى عدد من الشباب العربي عن أكثر القضايا أهمية بالنسبة لهم وجـد أن قضـية تـوفير فرصة عمل في المرتبة الأولي بنسبة 45% [4]. وفي ظل العولمة ومع ظهور تقسيمات جديدة للعمـل الدولي تغيرت موازين القوة الاقتصادية, فالمواد الطبيعية لم تعد هـي الركيـزة الأساسـية للقـدرة الاقتصادية للدول للمنافسة في المجال الدولي, فمعدلات النمو الاقتصادي العالية قد تحققـت فـي دول فقيرة نسبيا في مواردها الطبيعية كاليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج في حين أن معدلات النمو الاقتصادي المنخفض قد تركزت في بعض الدول التي تتوافر لديها مـوارد طبيعة كبيرة ومتنوعة كالأرجنتين وباكستان والسودان [5]

إن أسباب البطالة متعددة ومتنوعة إلا أنها كثيرا ما تكون منبته الصلة بمستوى التنمية ومن الواضح أن الفرق بين معدلات البطالة الفرنسية واليابانية وهي (11.6%، 2.5%) علي التوالي عام 1993 ليس نتيجة للاختلاف في الدخل ولكن للتنمية تأثيرا مهما في الكيفية التي تعبر بها البطالـة عن نفسها وهو ما ورد في الإحصاءات الرسمية [6]. ويلاحظ تدهور معدل التوظيف في غالبيـة دول العالم مع بداية الألفية الجديدة باستثناء (أمريكا الشمالية, استراليا , نيوزيلانـدا..) كمـا تضـاعفت

معدلات البطالة في أكثر النظم الاقتصادية وظهر ذلك خلال الأزمة الآسيوية, وفي عام 2000 وصلت نسبة البطالة في أمريكا اللاتينية إلى أعلى مستوياتها منذ خمسة عشر عاما كما تزايدت حدتها بشكل أكبر في المنطقة العربية [7]. وهذا يؤكد ما ذهب إليه Geremy Rifkind في مؤلفة (نهاية العمل End of work) حيث ذكر أن التشغيل الأوتوماتيكي والتحديث الهندسي يحلان بالفعل محل العمل البشرى مما يعني ضياع من 30-40 % من الوظائف في السنوات القادمة [8]

ويعد عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج ليس فقط لدورة في العملية الإنتاجية بل بماله من ارتباط مباشر بالإنسان ومستوى المعيشة والرفاهية وكذلك بالنسبة للمجتمع واستقراره السياسي والاجتماعي [9] ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلي تزايد تركيز الدخل والثروة في أيدي قلة قليلة لم يصاحبها ارتفاع في الاستثمار بما يساعد علي قيام نمو أسرع ومن ثم لا يقدم فرصه لمكافحه البطالة علي صعيد العالم أو حتى التخفيف من الفقر [10]. وتشير نتائج مسحى الدخل والإنفاق في مصر في النصف الأول من التسعينيات إلى تحسن معامل جينى بمعنى أن توزيع الدخل أصبح أكثر اتجاهاً نحو العدالة. الأمر الذي لا يستقيم مع مجمل تطور الأوضاع الاقتصادية خاصة على معيارى البطالة والفقر والمشاهدات حول توزيع الثروة في الفترة نفسها, هذا في حين قُدر معامل جيني في العام 1997 بما يقارب 37% مقارنا بحوالى 28% في العام 1995 وهو ارتفاع ضخم في مده قصيرة يدل على تفاقم سريع في سوء توزيع الدخل, كما انخفض نصيب العمل من القيمة المضافة من قرابة 40% فى عام 1975 إلى حوالى 25%فى العام 1994 يعنى ذلك تدهور توزيع الناتج القومى لمصلحة عوائد الثروة [11]

وهناك جهود محلية ودولية للتغلب علي هذه المشكلات فقد ركزت القمة الدولية لعمالة الشباب علي قضايا التشغيل والتأهيل للعمل والقدرة علي التجديد والحفاظ علي البيئة, وكان الشباب ذو التجربة العملية في إقامة المشروعات الصغيرة, والتي ثبت نجاحها في بلادهم, وهم الغالبية بين الوفود, وقد التقوا جميعا بهدف شرح التجربة الناجحة وتبسيطها وذلك فى وقت ينحصر فيه دور الدولة فى إيجاد فرص عمل حقيقية, حيث أن النمو الإقتصادى والآداء الإقتصادى بمعدلاته المنخفضة كما فى كثير من الدول النامية, وبعض الدول المتقدمة لم ينجح فى زيادة طاقة الاقتصاد فى تلك الدول وبالتالي لم ينجح فى خلق فرص عمل حقيقية, ولذا ظل نمو التوظيف دائما أقل من النمو الإقتصادى نتيجة لما

يسود العالم الآن الاقتصاد القائم على المعرفة والثورة الإلكترونية والعولمة والذي يفرض علينا العديد من التحديات والضغوط الجديدة لتصبح التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية وسيلة لتوفير فرص عمل جديدة لجيل بأكمله قادر على الصمود والتحدى فى وجه سوق العمل العالمية والتنافسية الشرسة [12]

وإذا أخذنا مؤشر التعليم نجد أن هناك شعورا عاما بأن التعليم يعانى فى الوقت الحاضر من مشكلات عديده وأوجه قصور شتى, من أهمها تدنى مستوى مخرجاته فالشكوى تكاد تكون عامه من هبوط مستوى الخرجين,سواء فى التعليم قبل الجامعى والعالى. ويعبر عن ذلك بوضوح نسبة كبيرة من المسئولين فى قطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع, كما ظهر جليا فى ارتفاع نسبة بطالة الخريجين التى لا تعود إلى زيادة أعدادهم فحسب وإنما ترجع فى جوهرها إلى نقص كفاءتهم, بل أن نسبة كبيرة من الطلاب أنفسهم يذكرون _ كما تشير نتائج الدارسات _ أنهم لا يستفيدون مما يتعلمون بل أن بعضهم يشعر بعدم جدوى التعليم وخاصة حين يواجه أزمة البطالة [13]. وتتمثل فكرة البحث في أن الشباب يمثل جيل اجتماعي له دور في بناء المجتمع من خلال ما يقوم به من عمل منتج إلا أنه يواجه تحديات علي المستويين المحلي والعالمي من بينهما العولمة والخصخصة, والمشاركة, والتعليم, والتعلم الذاتي الخ مما يزيد من تكلفة الحصول علي فرصة العمل بل وصعوبتها وما يترتب علي عدم وجود فرصة عمل من النواحي الاجتماعية, الاقتصادية, والسياسية, والنفسية علي الفرد وأسرته والمجتمع ككل.

هدف البحث :

يهدف البحث إلي التعرف علي طبيعة التحديات التي يواجهها الشباب المصري في سبيل الحصول علي فرصه عمل وتداعيات ذلك عليه وعلى وأسرته ومجتمعه. ويتطلب هذا التعرف علي الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد وما يفرضه من تحديات تقف في وجه من يريد الحصول علي فرصة عمل وما يترتب علي ذلك وجاءت أهداف البحث علي النحو التالى :

- التعرف علي اختلاف طبيعة الوعي بالتحديات لدى الشباب بوجود / عدم وجود فرصة عمل.
- التعرف علي اختلاف طبيعة الوعي بالتداعيات المؤثرة فى الشباب بوجود / عدم وجود فرصة عمل.
- التعرف علي أشكال التباين – إن وجدت – في أشكال الوعي بالقضيتين السابقتين بين كل من الذكور والإناث.

تساؤلات البحث :

يركز البحث علي سؤال أساسي وهو : ما طبيعة التحديات التي يواجهها الشباب المصرى للحصول علي فرصة عمل وما تداعيات ذلك ؟ ويتحقق ذلك من خلال الإجابة علي التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل ثمة فروق بين الشباب الذى يعمل والذي لا يعمل في الوعي بقضايا (العولمة – الخصخصة – المشاركة – التعليم – التعلم الذاتي) ؟
- هل ثمة فروق بين الشباب الذى يعمل والذي لا يعمل في الوعي بالتداعيات المترتبة على هذه التحديات بوجود / عدم وجود فرصة عمل ؟
- ما أفاق المستقبل فيما يتعلق بتزايد / أو انحسار تزايد فرص العمل للشباب ؟

التعريفات الإجرائية للبحث :

الشباب : جيل إجتماعى ثقافى أنهى تعليمه الجامعي ويقع فى الفئة العمرية من 22–30 عام من الجنسين.

العمل : هو أى مصدر لعمل دائم يحقق عائد مادى نتيجة وظيفة حكومية أو استثمارية فى القطاع الخاص أو ملكية مشروع خاص.

التحديات : هى الصعوبات التى تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية على المستويين المحلى والعالمى وتؤثر على توفير أو عدم توفير فرص عمل للشباب.

التدعيات : الأمور المترتبة على هذه الصعوبات فى الوضع الراهن والمستقبلى.

عينة البحث وخصائصها

اعتمد البحث على 20 حالة (10 حالات من الشباب العامل و 10 حالات أخرى ممن لم يجدوا فرصة عمل بعد) من الشباب الذى يتراوح عمرة من 22 عاما وحتى 30 عاما من الجنسيين و أنهى دراسته الجامعية. وقد تم اختيار مدينة كوم حمادة محافظة البحيرة وذلك لان الباحث ينتمي إلى هذا المركز مولداً ونشأة مما يتيح له وجود علاقات تسمح بإجراء دراسات الحالة الميدانية المتعمقة فى إطار من الصدق والثقة المتبادلة, علاوة على تأثره بالتغيرات الحادثة فى المجتمع المصري ككل. هذا وقد طبقت الدراسة الميدانية فى شهر مارس عام 2004 وتم اختيار الحالات بطريقة عشوائية بهدف

المقارنة بين الشرائح المختلفة وتأتى خصائص الحالات المدروسة متنوعة حسب الوضع الاقتصـــادي والاجتماعي وكذلك حسب توفير فرص العمل أم لا.

جدول رقم (1)

يوضح خصائص عينة البحث من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية والتعليمية والعملية لمن يعملون

العدد	النوع	السن	نوعية التعليم	نوعية العمل	الحالة الاجتماعية
1	ذكر	28	بكالوريوس صيدلة	شريك فى صيدلة	أعزب
1	ذكر	30	ليسانس حقوق	معاون نيابة	متزوج
1	أنثى	27	بكالوريوس تربية	معيدة	متزوجة
1	ذكر	29	ليسانس حقوق	يعمل فى مكتب محامى	أعزب
1	أنثى	25	بكالوريوس تربية	تعمل بمدرسة خاصه	متزوجة
1	ذكر	29	بكالوريوس تجارة	لدية مكتب كمبيوتر مع شريك	أعزب
1	أنثى	24	بكالوريوس رياض الأطفال	مدرسة بحضانة خاصة	أعزب
1	ذكر	28	ليسانس آداب	يقوم بزراعة أرض ملك والده	متزوج
1	ذكر	26	بكالوريوس زراعة	لدية محل بقالة ملك والده	أعزب
1	ذكر	26	ليسانس آداب	مبلط قيشانى	أعزب

جدول رقم (2)

يوضح خصائص عينة البحث من حيث النوع والسن والحالة الاجتماعية والتعليمية والعملية لمن لا يعملون

العدد	النوع	السن	نوعية التعليم	نوعية العمل	الحالة الاجتماعية
1	ذكر	25	بكالوريوس هندسة	لا يعمل	أعزب
1	أنثى	27	بكالوريوس تجارة	لا تعمل	أعزب
1	ذكر	26	ليسانس حقوق	لا يعمل	متزوج
1	ذكر	25	ليسانس حقوق	لا يعمل	أعزب
1	أنثى	25	ليسانس آداب	لا تعمل	متزوجة
1	ذكر	28	ليسانس آداب	لا يعمل	أعزب
1	أنثى	24	بكالوريوس خدمة اجتماعية	لا تعمل	متزوجة
1	ذكر	28	بكالوريوس تجارة	لا يعمل	أعزب
1	ذكر	27	بكالوريوس زراعة	لا يعمل	أعزب
1	ذكر	29	بكالوريوس زراعة	لا يعمل	أعزب

نلاحظ على عينة البحث (من يعملون) غلبة العمل الخاص والمشروعات الفردية التى يعتمد فيها الفرد على نفسه أو أسرته بنسبة 80 % أما العمل الحكومى فجاء بنسبة 20% (ربما لأن خريج الجامعة يحتاج إلى سنوات كى يتم تعينه وبالتالي لا ينطبق علية شروط هذا البحث) كما يلاحظ قله المتزوجون وهذا يعكس ضعف الحالة الاقتصادية. أما من (لا يعملون) فنجد أن نسبه 70 % منهم حاصل على تعليم نظري وهذا يعنى زيادة الإقبال على الكليات النظرية مقابل تدنى الإقبال على الكليات العملية.

أدوات البحث :

اعتمد البحث على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات وذلك عن طريق توجيه مجموعه من الأسئلة باستخدام دليل المقابلة وخاصة المقابلة الحرة لأنها تعد وسيلة فعالة بالنسبة لموضوع بحثنا الذى يعتمد على الوصف الكيفى لها كما تم تحليل استجابات المبحوثين بعد ذلك باستخدام أسلوب تحليل المضمون

وأشتمل دليل المقابلة على محاور أساسية وتتمثل فى تحديات الحصول على فرصة عمل وتداعيات ذلك من خلال مناقشة المميزات والعيوب لكل قضية والتصور المستقبلى.

أولا : التغير فى مفهوم العمل والبطالة :

تعد تقاريير التنمية البشرية التى يصدرها معهد التخطيط القومى منذ عام 1994 وحتى الآن أساسا للحصول على معلومات غنية عن الأوضاع التى يعيشها الناس ونوعية حياتهم ومستويات تعليمهم ومجالات عملهم, كما تركز على رأس المال البشرى وسبل تطويره ورفع كفاءته ليتمكنوا من الحصول على فرص الحياة العادلة من خلال دخل يكفى للتمتع بنوعية حياة أفضل ولا يتأتى ذلك إلا بالحصول على فرصة عمل جيدة كريمة.

وفى ظل عصر الانفتاح الاقتصادي والثقافي وسقوط كافة الحواجز بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتى تمثل تحديات تواجه جميع دول العالم وذلك من خلال التحول السريع فى فرص العمل والأسواق فى كل المجتمعات. فبعد أن حلت الميكنة بشكل كبير فى الزراعة وفقد العديد من فرص العمل استوعبت المصانع ملايين من فرص العمل التى فقدوها فيما بين الخمسينيات والثمانيينات وقام النمو السريع لقطاع الخدمات بإعادة توظيف العديد من العمال ذوى الياقات الزرقاء الذين فقدوا أعمالهم فى ظل التقنيات العالية وبشكل عام فان القطاعات الثلاثة (الزراعة – الصناعة – الخدمات) فى النظام الاقتصادي التقليدي, دخلت فى عصر الروبوت, الأمر الذى سيؤدى إلى بطالة إجبارية للملايين, كما لا يوجد الآن قطاع جديد يتوقع تطويره بحيث يكون قادر على استيعاب هؤلاء الملايين الذين سيتم الاستغناء عنهم فى الدول النامية بشكل أساسى كنتيجة لإعادة البناء السريعة. والاحتمال الوحيد لظهور قطاع جديد يتمثل فى قطاع المعلومات والذى يتطلب فئات قليلة مختارة ولن يعوض ذلك سوى جزء بسيط من الوظائف التى سيتم فقدانها فى العقود القادمة فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات. [14]

والملاحظ أن ثورة الالكترونيات وما رافقها من تحولات فى أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك أدت إلى : التغيرات والتحولات فى مجال التوظيف وتنظيم العمل وأداء أسواق العمل ومنها تغيرات فى التركيب المهارى والمهنى لقوة العمل إذ بدأنا نشهد التقلص التدريجى لفئات العمالة (الماهرة) و (نصف الماهرة) لصالح الفئات (الفنية والمهنية) الأكثر اتصالا بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أدت إلى تغيرات جذرية فى مفهوم (تنقلية العمل) Labour Mobility فلم يعد مفهوم (التنقلية) مرتبطا (بالتنقلية الجغرافية) Geographical Mobility بل أصبح هناك تنقلية محا زيه للعمل على الصعيد العالمى. يضاف إلى ذلك تغير نمط العلاقة التعاقديه بين (العامل) و (رب العمل) حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد على (العمالة التى تعمل من منازلها) Out Workers لحساب المنشآت الصناعية و الحرفية الحديثة.

كما يتم اللجوء بشكل متزايد (للعمالة بعض الوقت) وليس (كل الوقت) [15]. مما أدى إلى أنواع متعددة من العمل من بينها العمل الشامل العمل الاستثنائي, عمل السوق, الساعات المتقطعة للعمل, الفترة المحدودة.. الخ [16] وسوق العمل ليس سوقا عادية حيث أن دور العرض والطلب على العمل محدد نسبيا بأربعة أسباب رئيسية هى :

- العمل ليس سلعة يمكن رؤيتها ولمسها
- أنها تتعامل مع قوى بشرية لها أحاسيس ومسؤليات وطموحات لا يمكن تجاهلها فالإنسان يستخدم المعارف والمهارات التى يمتلكها لكى يحصل على الدخل المناسب له ولأسرته.
- تعتبر سوق العمل غير مكتملة, بسبب النقص فى معلومات العرض والطلب وصعوبة الحصول عليها سواء بالنسبة للخريجين أو أصحاب الأعمال.
- الدور الذى تلعبه العلاقات الشخصية فى الحصول على فرص العمل متجاهلة آليات السوق والتزاماتها.

هذا ويمكن تقسيم الأسواق من منظور مستويات الأجور وشروط العمل وظروفه إلى قسمين : سوق عمل أولية وأخرى ثانوية فالسوق الأولية : توفر الوظائف ذات الأجور العالية, وشروط العمل الجيدة, والاستقرار والدرجة العالية من المساواة فى تطبيق قواعد العمل وفرص الترقي أما وظائف السوق الثانوية : فهى وظائف ذات أجور منخفضة وشروط عمل مجحفة واستخدام غير مستقر, وقواعد عمل تعسفية إضافة إلى فرص محدودة جدا للترقي [17]

وفى ظل ذلك ساء الوضع الاقتصادي العالمي واتسم الاقتصاد بالتراخى والتباطؤ, بل والكساد والأزمات, مما أثر كثيرا فى أداء الاقتصاد المصرى نتيجة ارتباطه بالاقتصاد العالمى, بالإضافة إلى مشاكله الداخلية مثل مشكلة سعر الصرف وسعر الفائدة وما ترتب على الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والمعاش المبكر, مما أدى إلى عدم تحقيق أهداف التشغيل فى الخطة الثالثة حيث لم تحقق سوى 571 ألف فرصة عمل بمتوسط سنوي قدرة 114.2 ألف فرصة عمل وهو أقل من مقابل الإحلال والتقاعد كما أثرت الأحوال الاقتصادية على الخطة الرابعة للسنوات 1997 / 1998 – 2001 / 2002 وأخذت البطالة فى التزايد بشكل كبير نظرا لما يضخه قطاع التعليم سنويا فى سوق العمل الذى لا يستوعب أى داخل جديد من عرض العمل المتاح و أن قصور الاقتصاد المصرى عن استيعاب عرض العمل المتاح (البطالة الباحثة عن عمل)منذ أواخر السبعينيات وتفاقم الوضع فى عقد الثمانيات من القرن الماضى, وتوقف التشغيل الكامل خلال التسعينات وزاد عدد المتعطلين إلى أن بلغ 1.78 مليون فرد عام 2001, ولا تكمن مشكلة البطالة فى حجمها فقط, بل تعدى ذلك إلى هيكل البطالة, حيث تركزت بين صغار السن من الشباب خريجى مراحل التعليم من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا كما أنها تنتشر بشكل أكبر فى الحضر عنة فى الريف. والجدول التالى رقم (3)

يوضح قصور التشغيل فى الخطط الخمسية اعتبارا من عام 81 19/ 82 19 وتأثيره فى تفاقم حجم البطالة.[18]

جدول رقم (3)

حالة التشغيل خلال الخطط الخمسية 81 / 82 – 96 / 97

فرص العمل بالالف

السنة	مستوى التشغيل القائم فعلا	مستوى التشغيل المتوقع فى نهاية الخطة	هدف الخطة		مستوى التشغيل المحقق	الزيادة المحققة فى التشغيل		التشغيل المحقق ناقص (–) المتوقع	العجز السنوى فى مستوى التشغيل
			5 سنوات	سنويا		5 سنوات	سنويا		
82/ 81	10702.4	12814	2111.6	422.3	12209	1506.6	301.32	605–	121–
87 / 86	12209	14659	2450	490	13900	1691	338.2	759–	151.8
92 / 91	13900	17090	3190	638	15612	1712	342.4	1478–	295.6
97 / 96	15612	18802	3190	638	16183	571	114.2	2619–	523.8

المصدر : سيد محمد عبد المقصود, قضية قصور التشغيل, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, رقم 174, معهد التخطيط القومى, يوليو, 2003, ص 47.

وأدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تحولات مهمة فى أنماط وأساليب الإنتاج نتيجة استخدام الكمبيوتر ووصلات (الأقمار الصناعية) مما أدى إلى تأكل مفهوم (المصنع التقليدى) و (خط الإنتاج) ولعل أهم التحولات فى مجال الإنتاج يمكن إيجازها فى الآتى :

- ظهور مجموعه جديدة ومستحدثه من السلع غير الملموسة
- الاعتماد المتزايد على (مواد وخامات) من طراز جديد يجرى تخليقها بأساليب معمليه تركيبية وتقنيه حديثه.
- الاعتماد المتزايد فى العمليات الإنتاجية على العمالة الاصطناعية التى تسمى بالروبوت.
- أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى مزيد من (التوزيع غير المتكافئ) لعناصر القوة الاقتصادية. [19]

ما سبق يؤكد أن فرص العمل فى ظل العولمة يجب أن تتطور مع تطور مجتمع المعلومات, وهذا يتطلب أساليب جديدة للتعليم والتعلم الذاتى والقدرة على الإنتاج عالى الجودة والمعتمد على مواد غير تقليدية فى ظل بناء اجتماعى يُعلى من شان القيم الايجابية.

أما إذا كان البناء الاجتماعي مشوها, لأنه متخلف ويتم تطويره عشوائياً, يصاحبه تطور علمى مشوه, فانحسار الإنتاج, وتعطيل القوى المنتجة عموما يصنع هوه ويفصل بين العلم والعمل [20] مما ينعكس على فرص العمل حيث يعد التوظيف حلقة الوصل التى تترجم التعليم إلى نمو وتوزيع عادل لعوائد هذا النمو وعلية فعند قطع هذه الحلقة, تحدث أثار سلبية على الفرد والمجتمع. ويلقى هذا بظلاله على نظم التعليم التى لا توفر مهارات القرن الحادى والعشرين فهى وان وفرت تقنيات التعليم الأساسية إلا أنها تفتقر لروح الإبداع والخلق كما أنها تفتقد القدرة على الربط بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل [21] .

وتعد هذه من المشكلات الواضحة فى العالم العربي فى بلدان مثل مصر والأردن إذ أن معظم خريجى الجامعات بدون عمل نظراً للفشل فى الارتباط بقنوات التجارة العالمية. وقاد هذا النوع من الانعزال النسبى إلى الركود الاقتصادي فى عديد من دول الشرق الأوسط فالهند على سبيل المثال قد استفادة من العولمة عن طريق بناء صناعتها الهندسية لبرامج الكمبيوتر (Soft Ware) من خلال مشروعات جديدة فى (بنجالور, هايد باد) فهناك 80 ألف شخص يعملوا فى صناعات التكنولوجيا المتقدمة فى بنجالور. [22]

والبطالة تعد مظهر من مظاهر الخلل فى البناء الاقتصادي وأنوعها متعددة إذ تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية, أو المهنة, فقط بل يمكن النظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية, فتسمى بطالة دورية, أو بطالة احتكاكية, وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة, وبطالة هيكلية وهى البطالة التى تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد الوطني وكذلك هناك البطالة الموسمية أو العرضية... الخ [23]

وبالرغم من إنشاء برنامج التوظيف القومى الذى يهدف لاستيعاب896 ألف وافد جديد لقوة العمل فى وظائف حكومية محددة وبرامج تدريبية وبرامج الصندوق الاجتماعي.فإن البطالة لازالت من الموضوعان الملحة.أضف إلى ذلك أنه بالرغم من ارتفاع نسبة البطالة, فإن قطاعات العمل يصعب عليها إيجاد العامل المؤهل, وذلك لان النظام التدريبي يخفق فى إنتاج المهارات المطلوبة لسوق العمل. ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية

فإن مراكز التدريب تقليدية ومليئة بمعلمين غير مؤهلين ولا يتوفر لهم الحافز أو المقابل المادي المناسب كما أنهم غالباً ما يفتقروا للخبرة العملية ولا يمتلكوا وسائل مواكبة التقدم [24]

وتشير البيانات أن البطالة من أهم المشكلات فى مصر حيث تبلغ النسبة 9% كمتوسط من قوة العمل على مستوى الدولة ولكن هذه النسبة تزداد فى بعض المحافظات كما أنها تظهر بصفة واضحة بين

الإناث وكذا البالغين (15–29) (19.8%, 22.4%) على الترتيب.كما أنها ترتفع فى الريف بصفه عامة مقارنة بالحضر. ومشاركة المرأة فى قوة العمل الرسمية منخفضة نسبياً حيث لا تتعدى 25% فى أى من محافظات الجمهورية. [25]

ويعزى " التقرير الاقتصادى العربي الموحد " تفاقم مشكلة البطالة فى الدول العربية إلى جملة من الأسباب منها فى جانب العرض : المعدلات العالية لنمو السكان وبالتالى الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل والهجره المتزايدة من الريف إلى المدن, ودخول المرأة إلى سوق العمل, وضعف التعليم الجامعى وعدم مواءمته مع احتياجات السوق. وفى جانب الطلب : فإن من أهم أسباب تفاقم هذه المشكلة. معدلات النمو غير الكافية التى سجلتها الاقتصاديات العربية والتى لم تتمكن من خلق فرص العمل بما يتلاءم مع جانب العرض. وعدم إحراز تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية. وذلك بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية فى بعض الدول العربية التى ركزت على الاستثمارات كثيفة رأس المال التى لا تحتاج لعمالة كبيرة [26]

هذا يعني أن هناك العديد من التحديات التى تقف حجرة عثرة فى سبيل توفير فرص عمل إلا انه من بين أهم المشكلات التى تواجه الحكومة الآن ومستقبلاً (كما سبق الإشارة) هى مشكلة البطالة التى تهدد بأخطار اجتماعية واقتصادية وسياسية كامنة وما يترتب عليها من هجرة العقول والمهارات إلى الخارج والتى تهدد أمال التنمية المستديمة وبناء القدرات التكنولوجية التى تمكننا من ملاحقة التطورات والمستجدات العالمية. ولا ترجع مشكلة البطالة فقط فى تزايد أعداد العاطلين خاصة خريجى الجامعات والمعاهد العليا, بل أيضاً لأن البطالة تعد انعكاساً لقضايا أخطر بكثير تنتظر حلاً, ولا زالت تُلقى بتداعياتها على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية, مثل قضية نوعية التعليم والتعلم الذاتي, والمشاركة والزيادة السكانية.

ثانياً : تحديات أمام فرص العمل :

ما سبق يشير إلى أن هناك العديد من التحديات من بينها نوعية التعليم, التعلم الذاتي, الخصخصة, العولمة, وفيما يلى نعرض لهذه التحديات.

1 – العولمة :

تعد العولمة أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية أهميه فى هذا الجيل. فيوما بعد يوم نجد أن التجارة, التكنولوجيا, والمعلومات تعمل على تآكل حدودنا القومية وتحويل كوكبنا إلى مدينة كبيرة ترتبط ببعضها عن طريق الانترنت. ويتسم التيار السائد من العولمة بالتعددية فعلى المستوى الرأسى : نرى أن العولمة تترك أثارا على الأفراد والجماعات الاجتماعية, الكيانات الضخمة, الدول, الأنظمة,

التنظيمات والمؤسسات وذلك على مختلف المستويات القومية, الإقليمية, والدولية. أما على المستوى الأفقى : فيتضح أثر العولمة فى معدل المجالات المختلفة بما يتضمنه فى ذلك من موضوعات اقتصادية, اجتماعية, ثقافية, مؤسساتية, المجتمع المدنى, الديمقراطيات، حقوق الإنسان, التوظيف, المشاركة المحلية والبيئية. فالعولمة ذات تأثير مباشر على قوة العمل بما فى ذلك المنافسة وظهور أسواق العمل وسنجد فى هذا السياق أن أكثر الصفات صلة بالعولمة هى السرعة, المنافسة, التجانس وعدم المساواة. (27)

وبدون التعامل مع المستقبل من حيث المحتملات والممكنات والحاجات والضرورات فإن التقدم الأمثل أمر يصعب حدوثه, إذ يستحيل إنجاز تقدم دون التعرف على الاتجاه الذى ينبغى السير فيه. وذلك ينطبق على الفرد أو الجماعة أو المؤسسة, تماماً كما ينطبق على الدولة أو على العالم ككل ويمكن القول بوجود نوعية من التعامل مع المستقبل : تعامل ايجابي يقود إلى ممارسة تقدم وتعامل سلبي يؤدى إلى (الإلهاء) وما يتبعه من فشل و / أو تدهور و / أو عزلة. (28)

والاقتصاد الحديث هو فى جوهره تعامل مع المستقبل. فما عُرف باسم الرشادة الاقتصادية فى سلوك الوحدات والمشروعات, ليس أكثر من القيام بالحساب الاقتصادى والتنبؤ بالنسبة لكل خطوة, فالإنتاج يتم لسوق بناءاً على تقدير توقعات للتكاليف والفوائد, بل وتقوم فكرة الاستثمار كلها على أساس الإعداد للمستقبل بل ومحاولة تشكيلة وبالمثل فإن السياسة, وهى فن إدارة الحكم قد أصبحت هى الأخرى تعاملاً مع المستقبل إعدادا وترتيباً ومن هنا فقد بدأ النظر إلى المستقبل باعتباره أحد مسؤليات الإنسان. (29)

ولعل تلك التحولات فى هيكل الاستثمار فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات, تؤدى بدورها إلى تغير جوهرى فى التركيب العضوى لرأس المال أى العلاقة بين (رأس المال المتغير)(ورأس المال الثابت) فى إطار التحليل الماركسى التقليدى. إذ سوف يقاس (التركيب العضوى) لرأس المال الحديث من الآن فصاعداً بتلك العلاقة بين نسبة الاستثمار فى البرمجيات (Software) منسوبة إلى حجم الاستثمار فى رأس المال المادى (المعدات الصلبة) ومما لاشك فيه أن ذلك التحول فى بنية الاستثمارات يطرح تحديات للعديد من المقولات التحليلية حول أنماط التطور الرأسمالي والتكنولوجي (30) أن العولمة الاقتصادية على الرغم من كل إيحاءاتها الايجابية بزيادة الرفاهية والنمو وبخلق النظام الاقتصادى الواحد القائم على الربط الالكتروني, وحرية التجارة والتدفق غير المقيد للاستثمارات, ليست منفصلة عن النظام الرأسمالى بكل سلبياته الاستغلالية والاحتكارية والتى تزيد من غنى الدول الغنية وتضاعف من فقر الدول الفقيرة (31)

ويؤكد ذلك الإحصاءات التى تشير إلى أن العولمة أفرزت حتى الآن 800 مليون إنسان يعانون الجوع و 3 مليارات إنسان لا يزيد دخل الفرد منهم على دولارين يومياً كما أصبح ثلث سكان العالم الثالث

وعددهم 4.5 مليار نسبة لا يحصلون على مياه نقية و20% من الأطفال فى العالم الثالث ينقصهم البروتين. ومليار إنسان فى الدول النامية (25% من سكان العالم الثالث, يعانون من فقر الدم). [32]
وإذا كان الأوربيون فى مطلع الثمانينات قد قلقوا من مجتمع الثلثين أى مجتمع الرفاهية التى يتمتع بها الثلث. ويقابله مجتمع الثلثان من المعوزين. فإنهم فى مدينه سان فرانسيسكو عام 1995 أصبحوا يتحدثون عن مجتمع الخمس فى القرن المعولم الجديد. أى أن عشرين فى المائة سيكون لهم عمل يدر عليهم دخلاً يسمح بمستوى معيشى محترم, أما البقية من المواطنين الفائضين عن الحاجة فسينضمون إلى جحافل العاطلين. [33]
هذا وقد كشف استطلاع للرأى أجراه معهد سوفريس أن أغلبية الفرنسيين أبدو عدم ثقتهم فى العولمة باعتبار أنها تهديد للوظائف وأن 55% يرون أن العولمة تهديد لأعمالهم ولرجال الأعمال بينما 37% يرون أنها فرصة لنمو الأعمال فى الأسواق المختلفة وكانت دراسة أوضحت أن أكثر الذين ابدوا قلقهم من العولمة تتراوح أعمارهم بين 50, 64, عاما بينما أشار 54% ممن تبلغ أعمارهم 25 عاما إلى أن العولمة ايجابية. [34]
وتخلق العولمة فرص جديدة غير مسبوقة, وهو الأمر الذى كان بمثابة القوة الأساسية الدافعة فى التسريع بتنامى النظام الاقتصادى العالمى. إلا أن عدم المساواة فى تلك الفرص كان يعد مجرد أمر إستثنائى سواء فى داخل الدولة أو فيما بينها. وقد بات واضحا الآن أن الفوائد المنتظرة لاتصل للعدد الكافى من الناس. فالعديد من الآباء ممن حققوا مستوى معيشى منخفض نجدهم يخشوا من أن أطفالهم ربما لا يصلوا إلى حياة أفضل من حياتهم. وفى العديد من الدول أدى تزايد المنافسة العالمية لفقدان الوظائف إضافة إلى ذلك, فإن الوثبات التى تحققها الحركات الكبرى تؤدى إلى أزمات مالية و اقتصادية والتى تؤدى للارتفاع الحاد فى البطالة والفقر وعلية فإن كل تلك العوامل تسهم فى تنافس الإحساس بعدم الأمان, والذى يؤدى لمقاومة العولمة فى عديد من الأفكار وجماعات البشر فى مناطق مختلفة من العالم [35]
أما تأثيرها على التعليم العالى فيتمثل فى وجود بعض الفرص والتحديات, معتمدة فى ذلك على الأولويات, السياسات, المصادر, نقاط القوى, ونقاط الضعف لكل بلد. وتتضمن هذه الفرص, زيادة مصادر التعليم وزيادة فرص الطلاب فى دعم النظام المعرفى, الارتباط والاضطلاع على الثقافات, زيادة دور السوق, تنوع وتجدد البيئة للأكاديمية الجديدة. أما التحديات فتشتمل على كفاءة التعليم, عدم المساواة أو تكافؤ الفرص فى ظل هذا النظام, تنامى مشكلات استنزاف العقول وهجرة العقول المفكرة وضعف دور الدولة في وضع السياسات القومية وما إلى ذلك. [36]
ولمواجهة تحديات العولمة, لابد من بروز ضرورة تأهيل الأفراد لمكان العمل حيث تتغير المسؤليات بشكل مستمر, وحيث يتم استبدال الإدارة الرئيسية لمجموعه العمل بقنوات غير رسمية متعددة, وحيث تكون المبادرة التمهيدية أهم من الطاعة العمياء. ولأن الاستراتيجيات معقدة بشكل خاص بسبب الاتساع

فى الأسواق لما بعد الحدود القومية وبذلك فلابد للتعليم أن يساعد الأفراد كى يؤدوا المهام التى لم يتدربوا عليها أصلاً, وأن تؤهلهم للمجالات المهنية غير الخطية (غير مستقيمة الخط) وان يحسن مهارات العمل الجماعى لديهم, وأن يستخدموا المعلومات بشكل مستقل, وأن ينموا قدراتهم على الإبداع وأخيرا أن يكونوا الأساس للتفكير المعقد المرتبط بالعلاقات الجافة للحياة العملية. (37)

فالعولمة واقع والرفض وحدة لا يكفى ولن يوقف تقدم العولمة نحو أهدافها ولكننا يجب أن نتكاتف أولاً من أجل أن يتلازم الرفض مع إيجاد البديل أو أن نبحث لنا عن منهج أخر وهذا المنهج فى رأينا يتضمن استراتيجية واضحة لها خصوصية مما يجبر الآخر أو على الأقل توجد له الفرصة لينظر نظرة الاحترام نحونا من خلال احترام خصوصيتنا. (38)

2- الخصخصة :

أفضت سياسات وبرامج التكيف الهيكلى إلى تسريح فائض العمالة بالمؤسسات الحكومية والقطاع العام عند خصخصتها وهو ما ترتب علية نقص حاد فى فرص العمل المتاحة الجديدة, نتيجة تلك الآثار الانكماشية لبرامج التكيف التى استهدفت الحد من معدلات التضخم وتقليص دور الدولة فى إيجاد فرص للتشغيل وفى تعيين الخريجين. ومع زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر يزداد طابور العاطلين فى ظل عدم احترام العمل اليدوي خاصة مع تدنى فرص العمل بالدول النفطية بعد احتلال العراق, وتفضيل هذه الدول العمالة الآسيوية على العمالة العربية أيضا أدت الكثير من التطورات العالمية مثل ظهور منظمة التجارة العالمية وزيادة التوجه نحو التكتلات العالمية إلى زيادة مستويات البطالة بالدول العربية بسبب تدنى معدلات الإنتاجية بها وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها, وتدهور الطلب الخارجى على هذه المنتجات.(39) ولم تلبث سياسات التنمية فى معظم الدول النامية أن أخذت وبوجه خاص فى التسعينات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة فى الاقتصاد والاعتماد على مؤشرات السوق والاتجاه نحو التصدير وتشجيع الاستثمارات الخاصة وطنية وأجنبية. وتخفيض القيود والإجراءات الكمية على النشاط الاقتصادى. (40)

وتشير الدراسات إلى أن عديد من الدول اتجهت نحو خصخصة أنشطتها الاقتصادية كوسيلة لتقليص الإنفاق العام للحد من المشكلات المتفاقمة فى عجز الميزانية والمقصود بالخصخصة هنا نقل ملكية إدارة نشاط اقتصادي ما – جزئياً أو كلياً – من القطاع العام إلى القطاع الخاص.ولقد انطلقت برامج الخصخصة بشكل واسع فى بريطانيا فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وتبعتها دول عديدة مثل ماليزيا ونيوزلندا والمكسيك وشيلى وغيرها. (41)

وتقاس الخصخصة بمقدار العائد الاقتصادى والاجتماعى, أى بما قد تولده من منافع عامة على المنتج والمستهلك وخلق فرص للتوظيف وليس تسريح العمالة, وهذا ما لم يحدث. (42)

ويشير التقرير العربي الموحد إلى انه من الأمور التي ساهمت فى زيادة البطالة فى عدد من الدول العربية إجراءات أصلاح مؤسسات القطاع العام التى يجرى اتخاذها فى إطار برامج التصحيح الاقتصادي بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى نقل ملكية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص مما أدى إلى فقدان بعض العاملين لوظائفهم – كما تشير البيانات المتاحة إلى تراجع إعداد العاملين فى قطاعى الصناعة والزراعة لصالح قطاع الخدمات. فقد تراجعت نسبة العاملين فى قطاعى الصناعة والزراعة إلى إجمالي القوى العاملة من 42%, 26% عام 1985 إلى 36 % , 20 % عام 1998 ولم يقابل الانخفاض فى نسب العاملين فى هذين القطاعين زيادة فى الإنتاجية. (43)

وفى هذا الصدد تحدث "Geremy Rifkind " عن تبخر حلم الوظيفة الثابتة مدى الحياة. (44) كما تشير نتائج بعض الدراسات إلى انتهاء فكرة العمل الدائم ليحل محلها فكرة العمل جزء من الوقت. (45)

والأمل معقود على القطاع غير الرسمى فى مصر والذى يضم نحو 2.8 مليون وحدة مسئولة عن إيجاد نحو 6 مليون فرصة عمل أى 36% من إجمالى قوة العمل ويساهم بنحو 20 % من الناتج المحلى الإجمالي, 82 % من إجمالى الوحدات صغيرة الحجم – إلى القطاع الرسمى من جهه ومشاركته فى الأسواق من جهه أخرى يتطلب إعادة هيكلة الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المنخرطين فيه لتسجيل مشروعاتهم. (46)

3 – **التعليم** :

تعتبر تنمية رأس المال البشرى دعامة أساسيه من دعامات التنمية المجتمعية الشاملة (47) وبالتالي إهدارها وبقائها بدون عمل هو هدر للتنمية ومضاعه للاستثمار البشرى. وقد لخص علماء الاجتماع والاقتصاد أسباب البطالة في عدة نقاط منها : انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة مما أدى إلي زيادة الطلب علي التعليم, وسياسة التوظيف. وكذلك إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الخاصة التي لا تحتاجها سوق العمل والقصور المعلوماتي عن سوق العمل في مصر, والعلاج يتمثل في المقام الأول بالاهتمام والتركيز علي التعليم وتغيير نظام التعليم ليواكب سوق العمل (48)

والملاحظ أن النظام التعليمي وطرائق التدريس في مصر لازال مستمران في إنتاج خريجين لا يتمتعوا بالمهارات الفعلية المطلوبة لسوق العمل. وقد قامت عدة دراسات بتقييم الإنجازات الخاصة بالتعليم في مصر حيث توصلت إلي أن مصر قد أحرزت تطورا ملموسا في مضمار التعليم, لكنها علي الرغم من ذلك فشلت في تحسين كفاءة التعليم وجودته, وحقيقة الأمر, إن النظام التعليمي في مصر يخفق في إمداد التلاميذ بالمهارات الضرورية. وتنعكس المشكلات ذات الصلة بوضوح البطالة والتعليم ومهارات العمل في مصر علي العينة المسحيه لقوة العمل في عام 1998. حيث أنه من المتوقع لهذه المشكلات أن تتفاقم بشكل اكبر في المستقبل القريب وذلك بتحول الطلب من القطاعات

التقليدية إلي قطاعات أخرى مثل السياحة والصناعة والتي تعتمد بشكل أكبر علي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. [49]

وعلي الرغم من الإنجازات المهمة التي تحققت فان رصيد التحصيل التعليمي في الدول العربية يقتصر كميا علي المساهمة المرجوه في التنمية, خاصة في سياق كثافة المعرفة والعولمة, مع ذلك فان المشكلة الأخطر هي في الواقع نوعية ذلك التعليم [50] ولم تعد الفجوة بين البلدان المتقدمة في (العالم الأول) والبلدان النامية في (العالم الثالث) مجرد (فجوة موارد) كما كان الحال من قبل بل أصبحت في الأساس (فجوة معرفية) نتيجة الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظر لان (المعلومات) أصبحت تشكل في عالم اليوم موردا مهما للفرد والجماعات والاقتصاد الوطني عموما [51].

لهذا فقد أصبح التنافس الحقيقى الذى يجرى في العالم تنافسا في تطوير التعليم في الدرجة الأولي, وأصبح التعليم احد العناصر الأساسية في التقدم الاقتصادي والتنمية العلمية والتكنولوجية والمحرك الأساسي لنهضة الأمم ووسيلة الدول للدخول في القرن الحادى والعشرين واحتلال مكانة لائقة ضمن الدول وذلك لأن التعليم يلعب دورا رئيسا في تنمية رأس المال البشرى الذى أصبح يفوق أهمية رأس المال المادى. [52]

وفي إطار معايير التفضيل الجديدة في سوق العمل والتي فرضتها المتغيرات الراهنة المحلية والدولية تثار قضية تعددية النظام التعليمي في مصر (أزهرى – عام – أجنبي – خاص) وتأثير ذلك علي المجتمع الطلابى والنسيج الاجتماعي برمته, وتفاوت فرص المشاركة وتكريس الانقسامات الاجتماعية والثقافية وتعميقها وانعدام تكافؤ الفرص في سوق العمل ومستويات الأجور [53] ولعل أخطر الآثار السلبية التي ترتبت علي تردى جودة التعليم هو عدم الاعتراف ببعض الشهادات التي تمنحها الجامعات المصرية وفقدان مصداقية بعضها, ناهيك عن تدني مستوى الخرجين من خلال أى منظور مقارن بالمستويات العالمية [54]

نجد أن التعليم من اجل الوظيفة يزود الطلبة بالحاجات الخاصة واللازمة للحياة والمهن المنتجة. فالطلبة يلتحقوا بنشاطات تسمح لهم بدمج دراساتهم الأكاديمية والمهنية وتحصيل الخبرات لحل المشكلات الواقعية. ويركز التعليم من أجل الوظيفة علي تطوير العمل كما يشتمل البرنامج الدراسي علي عناصر الإدارة الذاتية والتواصل والمهارات الاجتماعية والتحول و القيادة والعمل الجماعي وصناعة القرار والتفكير عل المستوى. وقد يلتحق الطلاب ببرنامج التعليم من اجل الوظيفة علي أساس مستواهم ودرجتهم ويتخرجوا للخدمة ببرنامج مهني مناسب أو غير مهني للتحضير للمجالات الأكثر تخصصا [55]

ففي مناطق العالم المختلفة أمريكا وانجلترا أو غيرها تأخذ بأسلوب النماذج التعليمية ففي انجلترا مثلا نجد أن التلاميذ الصغار الذين يضعون أمامهم هدف الوصول إلي التعليم الجامعي, يتجهون إلي

التخصص مبكرا في مواد قليلة وهم مازا لوا في مرحلة التعليم المدرسى, ثم يظلون مقيدين باختياراتهم الأساسية وعادة يكون هذا الاختيار مادة واحدة أو مادتين.. وهذا يساعد علي التيسير في حصول الطالب علي فرصة عمل نتيجة لتحديد تخصصه الذى يمكنه في الإجادة في العمل الذى سيسند إلية بعد تخرجه. وبالتالي تسهل عليهم البحث في مشوار الحياة العملية وتفتح أمامهم سبل الرزق, حيث يكون الإنسان المناسب في المكان المناسب, وهذا ما لا نراه مطلقا في بعض الدول التي تفتقر إلي مثل هذه النماذج التعليمية وتكون النتيجة التخبط فى البحث عن عمل. والانتظار لمدد تجاوز العشر سنوات بلا عمل مناسب أو دائم فضلا عن عدم تطبيق مبدأ التخصص مما يزيد من المشكلة ويعقدها وتظل مسألة البطالة قائمة وان تعددت صورها [56].

4- التعلم الذاتى :

إن الحياة في عصر المعلومات بتقنياتها المتقدمة تفرض علي التربية أن تتحول في أساليبها من التلقين بجرعات من المعرفة كان دور المتعلم فيها سلبيا يركز علي التلقي والحفظ – إلي دور جديد يقوم علي معاونة المتعلم علي اكتساب مهارات التعلم الذاتي (Self Learning)التي تمكنه من القيام بدور إيجابي يواصل فيه بنفسه وعلي امتداد رحلة حياته استقاء المعرفة من مصادرها المتجددة, واكتساب القدرة والمهارات علي الاختيار الواعي من بينها وتنظيمها وإدارتها وتحليلها ونقدها [57]

والتعلم الذاتي هو النشاط التعليمى الذي يقوم به المتعلم مدفوعا برغبته الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدرته مستجيبا لميوله واهتماماته بما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها, التفاعل الناجح مع مجتمعه عن طريق الاعتماد علي نفسه والثقة بقدراته في عملية التعليم والتعلم وفيه نعلم المتعلم كيف يتعلم ومن أين يحصل علي مصادر التعلم [58]

معني هذا أن التعلم الذاتي لا يكمن في كتاب أو محاضرة أو حتى أستاذ, ولكن فيما بين هذه الوسائل , فالتعليم ينظر إليه كعمليه و ليست كينونة و المعلم مسهل للتعليم , أما المدرسيين الحقيقيين فهم نحن أنفسنا, وعليه فإن كان الفرد متعلم حقا, فإنه لن يترك ما تعلمه خلفه. فالتعليم رحلة حياة من الاكتشافات الشخصية التي لا تنتهي بعمل بحث أو دبلومه معينه. وهي تبدأ باليقين بأن التعليم هو بالأحرى السعي وراء الأسئلة الصحيحة أكثر من معرفة كل الأجوبة. فالتعليم بشكله هذا يتحقق بشكل أكبر بالتفاعل النشط أكثر من القبول السلبي, وهي تهتم بالحوار أكثر من الإملاء [59]

وتشير الدراسات الإستشرافية للمستقبل القائمة علي أدلة متضافرة ومعطيات وملاحظات دقيقة في حديثها عن " صدمة المستقبل " : أن ما أدى إليه التقدم التكنولوجي المتسارع وتطبيقاته في الحياة من اندثار مهَن وظهور مهَن أخرى, وتغيير واسع في نظم الإنتاج أتاحته أساليب وتقنيات جديدة سوف يستمر بمعدلات أكبر في المستقبل. كما تشير دراسات اليونسكو حول مستقبل التعليم في القرن الحادي والعشرين إلي : " أن نجاح الدور الإنمائي مرتبط بقدرته علي التحول من صيغته التقليدية, التي تركز

علي التلقين والكم المعرفي إلي صيغة جديدة تمكن الأفراد من التعلم الذاتي وتثير لديهم الرغبة في الاكتشاف العلمي وتنمي قدراتهم علي التحليل والبحث والمقارنة " . وتؤكد لنا نظريات التعلم علي أن التعلم لا يكون له معني, ولا يصبح جزاء من التكوين النفسي والبناء المعرفي للفرد إلا إذا كان مرتبطا بأهداف يسعي المتعلم لتحقيقها وتستجيب لميوله واتجاهاته [60].

وفي ظل إرتفاع البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة (الثانوية العامة وما في مستواها) والمؤهلات الجامعية والأعلى. يتطلب ذلك تنمية قدرات التعلم الذاتي في ضوء زيادة بطالة المتعلمين والجدول التالي رقم (4) يوضح معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والنوع [61].

جدول (4)

معدلات البطالة حسب المستوي التعليمي (الأفراد 15-64) والنوع 2001/1997

التعداد	النوع	أمي	يقرأ ويكتب	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي وأعلي	جملة
1997	ذكور	1.0	1.5	1.9	67.2	8.7	19.7	100
	إناث	0.2	0.3	0.7	73.4	9.0	16.4	100
	جملة	0.6	0.9	1.3	70.4	8.8	18.0	100
2001	ذكور	1.0	1.4	1.9	65.2	5.8	24.7	100
	إناث	0.3	1.0	0.9	72.9	6.3	18.6	100
	جملة	0.6	1.2	1.4	69.3	6.0	21.5	100

المصدر : سيد محمد عبد المقصود, قضية قصور التشغيل, مرجع سابق, ص 42.

وإذا كان التعليم الحكومي لا يوفر فرص عمل لكل الخرجين تقريبا, فهذا يفرض علي الشباب أن يعتمدوا علي التعلم الذاتي الذي يمكنهم من التعلم في كل الأوقات و طوال العمر داخل المدرسة وخارجها

بعد عرض هذه التحديات نرى أن مستقبل مصر سيكون منوطاً بالقدرة على خلق تحرك فردى وجماعي ومجتمعي فاعل لمواجهة قلة فرص العمل من خلال مواجهة تحديات العولمة والمنافسة الحادة يجعل من تغيير وتطوير أساليب التعليم وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والاهتمام بالزراعة إضافة إلى ضرورة التعاون العربي فى ظل عالم الكيانات الكبيرة.

ثالثا : تداعيات ندرة فرص العمل :

بتحليل استجابات المبحوثين وجد أن هناك تداعيات كثيرة ومتنوعة مترتبة على وجود / عدم وجـــود فرص عمل بين الشباب الذى يعمل والذى لا يعمل من الجنسين أمكن رصدها فى عدة نقاط أساســيه حسب أولوياتها.

1 – العولمة :

اتفقت أراء جميع أفراد دراسات الحالة الميدانية على أن فرص العمل تقل في ظل مناخ العولمة الــذي ينعكس على الاستثمارات وطبيعتها إذ أن التدهور الأمنى الحادث على مستوى العالم بعد انتهاء الكتلة الاشتراكية وسيادة قطب واحد وهى أمريكا وما تقوم به على صعيد المنظمات الدولية واحتلالها للعراق ودعمها لإسرائيل كل هذا أثر بالسلب على مناخ الاستثمار.

- إذ أشارت [(14) حالة (5) تعمل (9) لا تعمل] إلى أن أمريكا أصبحت مهيمنــة علــى العالم كله وأنها تثير الفتن فى كل مناطق العالم بأساليب متعددة. وها هى حالة ميدانية تشــير إلى (أننا فى ظل العولمة والهيمنة الأمريكية حيقتصر دورنا على تنفيذ الأوامر واســتهلاك منتجاتهم وحنكون مجرد سوق لسلعهم معنى هذا أن صناعتنا المحليــة حتنهــار وده اللــى حاصل فى ركود السوق وأزمة سعر الصرف والكلام اللى بنسمع عنة كل يوم.. الخ وبالتالى مفيش استثمارات يعنى مفيش فرص عمل)
- كما أشارت [(11) حالة (7) تعمل (4) لا تعمل)] إلى أن عملية العولمة والخصخصــة وصندوق النقد ومنظمة التجارة, كل هذه أدوات يستخدمها النظام العالمى الجديــد لاســتعمار العالم واستغلاله بأساليب حديثة وكل هذا يؤثر علينا وعلى فرص العمل لأن جُل استثماراتنا – إن كانت هناك استثمارات – متوجه إلى إرضاء حاجات النظام العالمى التى تصب جميعها فى عدم خدمة الاقتصاد الوطنى وبالتالى فرص العمل.
- وأشارت [(7) حالات (3) تعمل, (4) لا تعمل] إلى أن دورنــا فــى العمــل دور هامشــى ومقصور على بعض الأعمال الملوثة للبيئة كصناعة كاوتش السيارات... الخ والتى تحتاج إلى عمالة كثيفة ورخيصة فى ظل العولمة وشركاتها عبر الحدود.
- وأشارت [(4) حالات (3) تعمل (1) لا يعمل] إلى أن العولمة شئ جيد وعملت انفتاح علــى العالم وفيها كل شئ لمن يريد.

2– ضعف الاستثمارات في ظل الخصخصة :

وبتحليل الاستجابات نجد أنهم ربطوا بين قله فرص العمل كنتيجة طبيعية لقلة الاستثمارات وقصور خطط التنمية والإدراة وتقليديتها، وإذا كان المفترض من الخصخصة هو تحسين الاداء الإنتاجي للعامل بمعني أن صاحب العمل سيكون حريصا دائما علي الأداء الجيد ورفع جودة السلع المنتجة باعتبارها مصدرا لتحقيق الربح وبالتالي استثمارات جديدة واستيعاب عمالة أكثر وهذا لم يتحقق.

- إذا أشارت [(15) حالة, (9) تعمل, (6) لا تعمل] إلا أن الخصخصة أضاعت مكتسبات ثورة يوليو والقطاع العام ولا ندرى أين ذهبت هذه الأموال ولا نري أي استثمارات جديدة, وهاهي حالة منهم تشير إلي أن (معظم العمال والموظفين داخل القطاع العام السابق تم تسريحهم وهم الآن يشكلون عبء إضافي وصعوبة أخري تقف أمام الشباب في ظل فرص العمل المحدودة).
- كما أشارت[(11) حالة, (7) يعمل, (4) لا يعمل] إلي أن الخصخصة وقلة الاستثمارات جعلت البلد والاقتصاد والصناعة الوطنية ضعيفة في ظل غياب القطاع العام وبالتالي اختراق الأسواق المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسية.
- أشارت [(8) حالات, (4) يعمل, (4) لا يعمل] أنه في ظل الخصخصة يتم اللجوء إلي الاستغناء عن العمالة واستبدالها بالتكنولوجيا الحديثة والكمبيوتر لأن ما يهمها هو أعلي ربح أما العائد الاجتماعي من تشغيل العمالة إلي غير ذلك لا يهم صاحب رأس المال وهاهي حالة منهم تشير إلي أن (أي صاحب شركة أو مصنع عايز يريح دماغه من التأمينات وإصابات العمل...والقوانين التي تحاصره بالنسبة للأجور وغيرها فيقوم بالاستغناء عن العمالة ويحل محلها الآلة وبالتالي مزيد من البطالة).
- أشارت [(3) حالات (1) تعمل, (2) لا تعمل] إلي أنه في ظل الخصخصة يظهر مزيد من الإفقار والتمايز للطبقات المتوسطة والفقيرة في ظل إرتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم ويزداد الغني غنًا.

3- التعليم والتعلم الذاتى :

تشير معظم الحالات إلى انفصال التعليم عن الواقع الفعلى للحياة وما نتعلمه شئ والحياة والعمل شئ أخر وأن التعليم لا يوفر فرص عمل بالنسبة للمؤهلات الجامعية.

- إذا أشارت [(12) حالة,(8) تعمل,(4) لا تعمل] إلي أن كل العمل المتاح في ظل العولمة والخصخصة هو الاعتماد علي الآلة والتقنيات العالية وبالتالي تحتاج إلي عدد قليل من الخرجين ذو الكفاءة العالية من حيث التعليم واللغة والتدريب وهذا مالا يوفره التعليم الحكومى المتاح لنا.

- كما أشارت [(9) حالات, (6) تعمل, (3) لا تعمل] إلي أن فرص العمل المتاحة تقاس بمقاييس عالمية وبالتالي تتطلب إتقان لغة العصر, كما أن التعليم ونظامه لا يوفر إلا خريج فى قوالب محددة وأسلوب يعتمد على التلقين والحفظ والدروس الخصوصية وتغيب فكرة الإبداع والمشاركة والمعلم المرشد. و ها هى حالة منهم تشير إلى أن (التعليم أحنا لا نستفيد منه فى حاجه ومفيش عندنا شغل مرتبط بنوعية الشهادة لان مفيش توظيف والعمل المتاح هو المدن الجديدة أو السياحية أو مندوب مبيعات لإحدى الشركات الخاصة أو فى حرف وصناعات مختلفة وكلها أشياء بعيدة عن تخصص الإنسان. يبقى التعليم فى وادى والحياة فى وادى)
- كما أشارت [(7) حالات, (5) يعمل, (2) لا يعمل] إلى تدنى مستويات خريج الجامعة والاتجاه إلى التعليم النظرى وترجع الحالات سبب ذلك إلى قلة التوظيف والبطالة.
- كما أشارت [(3)حالات (1), (2) لا يعمل] إلى أن الإنسان يجب أن يعلم نفسه بنفسه فى اكتساب المعارف والثقافات الجديدة خاصة وأن فرص العمل الآن تحتاج إلى أن يطور الإنسان نفسه باستمرار.

4- تكلفه الحصول على فرصة عمل :

وبتحليل استجابات دراسات الحالة الميدانية وجد أنها معبرة بلسان الحال من أن فرص العمل مكلفة جدا – قال بها من يعمل ومن لا يعمل وخاصة على البسطاء أمثالنا لأنها تحتاج فى الأغلب الأعم إلى الكثير.

- إذ أشارت [(17) حالة (8) يعمل, (9) لا يعمل] إلى أن أسلوب الوساطة والوسطاء هو السائد ولكنها بأشكال مختلفة : (إما عن طريق المعارف وعلى سبيل خدمه قصاد خدمه) أو (عن طريق دفع المال لدخول بعض الوظائف أو الكليات... الخ) أو (تسهيلات ومجاملات من خلال النفوذ والتحكم فى درجات الاختبارات...الخ) وها هى حالة تقول (أن المعايير مقلوبة طول ما فيه وساطة ومحسوبية فإذا كان معاك واسطة بتلاقى الوظيفة مستنياك فمثلا ابن المستشار فلان تقديره مقبول ومع كده إتعين فى النيابة (والناس بتقوله يا بيه) وابن فلان الغلبان جايب جيد جدا مش لاقى وظيفة.
- كما أشارت [(8) حالات, (4) تعمل, (4) لا تعمل] إلى أن الشباب عليه أن يتعلم اللغات الأجنبية والتعامل مع الكمبيوتر وشبكة الانترنت وذلك من خلال دورات تدريبية لمجالات أخرى غير التخصص الجامعى يعنى تكلفه أخرى تتحملها الأسرة أو الشخص.
- كما أشارت [(8) حالات, (5) يعمل, (3) لا يعمل] إلي المنافسة العالمية في فرص العمل في ظل تعليم من الابتدائي حتى الجامعي لا يرقى إلي مثل هذه المنافسة وبالتالي لا توجد

قدرة تنافسية – وهذه ليست نقائص في قدرات ومعارف الشباب – حسب قولهم ولكن لأن هذا هو التعليم المتاح الذى توفره الدولة لنا.

- وتشير [(5) حالات, (2) يعمل, (3) لا يعمل] إلى التنازل عن بعض طموحاتهم فى ظل ندرة فرص العمل وقبول أعمال هامشية كالعمل فى بعض المناطق السياحية والمطاعم وأعمال أخرى, كما أن الجري وراء حلم السفر عبر قنوات ربما تكون وهمية بطرق شرعية أو غير شرعية وجميعها تخضع لقانون الصدفة. أو أن تكون أسرتى غنية تعملى مشروع (كوفي شوب, نادى كمبيوتر00)

5- النظرة المجتمعية :

وبتحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية نجد وجود سلوكيات سلبية, وثقافة سائدة داخل المجتمع كالنظرة الدونية لبعض نوعيات العمل المنتج والتركيز على الوجاهه الاجتماعية لنوعية العمل, إضافة إلى عدم المشاركة في التغير إلى الأحسن.

- إذا أشارت [(12) حالة (4) تعمل (8) لا تعمل] إلى أن نظرة المجتمع وعاداته وتقاليده تفرض على الإنسان قيود فى أن لا يقبل على نوعية عمل معين ولو بصورة مرحلية مؤقتة للخوف من كلام الناس وسخريتهم خاصة إذا كان مقبل على مشروع زواج .
- كما أشارت [(10) حالات (3) تعمل (7) لا يعمل] إلى أفضلية العمل الحكومي بكل المقاييس وأنه أمان للإنسان من حيث الحقوق والقوانين.
- وأشارت [(6) حالات (4) تعمل (2) لا تعمل] إلى عدم إقبال الشباب على عملية المشاركة وبالتالي لا يوجد أمل في عملية التغيير إلا إذا شارك الشباب بإيجابية في العملية الانتخابية والتخلي عن الأحكام المسبقة بعدم جدوى المشاركة.
- وأشارت [(3) حالات (2) يعمل (1) لا يعمل] إلى أن الناس عاوزه الغنى اللي معاه فلوس مصدرها إيه, بيشتغل إيه مش مهم المهم انه ودا كسيب وراكب عربية بالشئ الفلاني .

6- الإضطرابات النفسية والسلوكية :

وبتحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية وجد أن هناك اتفاق بين من يعمل ومن لا يعمل علي أنه بتوفير فرص عمل للشباب ستقضي علي كل المشاكل تقريباً والقيم السلبية ستختفي

- إذا أشارت [13 حالة (5) تعمل, (8) لا تعمل] إلي أن الشباب يعاني من اضطرا ب وإحباط شديد سواء من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل أو الزواج وتكاليفه وما

يترتب عليه من انتشار القيم السلبية والهابطة والانحرافات بأنواعها حتي وصلت لدرجة تخريب الذات. مما يفضي إلي التهميش والإحساس بالاغتراب وضعف الانتماء. وها هي حالة منهم تقول (بعد التخرج كنت فرحان أنني أنهيت دراستي بنجاح وفاكر العملية سهلة وأن الشباب لا يبذل الجهد الكافي للحصول علي فرصة عمل ولكن : بعد أن سُدت جميع الأبواب في وجهي علي مدار الثلاث سنوات الماضية فقدت الأمل وكل يوم بيفوت بتزيد إحباطي لدرجة أنني عاوز أفضل نايم في البيت مش عاوز النهار يطلع وها هى حالة أخرى تقول (ما يحسش بالنار إلا اللى كبشها, لأن كل مسئول عند كلامه عن الشباب فى وسائل الإعلام المختلفة يقول ويعدد المآخذ مثل : أن الشباب سلبي, مش عاوز يتعب, مستعجل, منحرف, مدمن, متزوج عرفي, عاوز كل حاجة سهلة... الخ, فياريت يقولوا وفرنا كام فرصة عمل واقعية, والشباب مش حيكون عنده وقت لأنه عاوز يشتغل.

7- الرؤية المستقبلية :

وبتحليل استجابات حالات الدراسة الميدانية حول آفاق المستقبل وجد أن هناك شبه اتفاق بين من يعملون ومن لا يعملون من الجنسين بأنه يمكن توفير الكثير من فرص العمل وذلك من خلال :

- العمل على زيادة الاستثمارات في القطاعات المنتجة وخاصة الزراعة والخروج من الوادي والدلتا إلى باقي الأراضى المصرية.
- حسن توظيف الموارد بطرق علمية حديثة.
- كفاءة الإدارة والتخطيط الجيد والبعد عن العمل الإرتجالى.
- تشجيع وزيادة دعم المشروعات الصغيرة وفتح أسواق لها.
- الاهتمام بالتأهيل العلمي الجيد في ضوء متطلبات سوق العمل.

نتائج البحث :

تشير أهم النتائج إلي أن هناك تحديات عديدة ومتنوعة تؤثر علي فرص العمل المتاحة منها التقنيات العالية وتزايد استخدام الآلة وخاصة الروبوت والمنافسة الحادة في عالم التجمعات الكبرى وبالتالي مستوي الإنجاز المعتمد ليس فقط علي التعليم عالي الجودة في ظل تطور معرفي مستمر لا تستوعبه نظم التعليم وأساليبها بل يحتم وجود استراتيجية إتقان مهارات التعلم الذاتي كي يستطيع ا لشباب توظيف المعارف الجديدة في تحقيق المواءمة مع المتغيرات التي تطرأ علي حياته عامة ومجاله المهني بخاصة, وحل ما يواجهه من مشكلات.

- وقد أشار 70% من حالات الدراسة الميدانية إلى أن مناخ العولمة يؤثر سلباً على الاستثمارات المحلية التي تركز على توفير فرص عمل للشباب لتحقيق الأمن الإجتماعى أكثر من تركيزها على الربح والمنافسة. ولم تظهر فروق بين الجنسين في الوعي

بالتحديات وتداعياتها (في جميع المحاور) ولكن الفرق ظهر لصالح من لا يعمل مقابل من يعمل في الوعي بتحديات العولمة.

- كما ذهب 55% إلى أن العولمة تمثل أسلوبا جديداً للاستعمار وفرض الهيمنة على الدول الفقيرة, وبالتالي فكل سياساتها وآلياتها تصب جميعها في عدم خدمة الاقتصاد الوطني, ولم تظهر فروق بين من يعمل ومن لا يعمل.
- و ذهب 75 % إلى أن الخصخصة أثرت سلبياً على فرص العمل المتاحة من خلال تسريح العمال مما قلل من فرص الشباب حديثى التخرج فى الحصول على فرصة عمل ولم تظهر فروق بين من يعمل ومن لا يعمل.
- أما نسبة 60 % فقالو بأن مخرجات التعليم لا توفر المهارات التي يتطلبها سوق العمل, وظهرت فروق فى صالح من يعمل مقابل من لا يعمل.
- وقد قال 85 % بأن الوساطة تلعب دوراً كبيراً في الحصول على فرصة عمل, وقد ظهرت فروق لصالح من لا يعمل في مقابل من يعمل.
- كما أشار 60 % إلى أن الدور الذي تلعبه بعض العادات الاجتماعية في النظرة الدونية لبعض نوعيات العمل مما يؤثر سلبا على فرص العمل.
- وذهب 65 % إلى تزايد الإحباط لدى الشباب في ظل عدم وجود فرص عمل وظهرت فروق واضحة بين من لا يعملون مقابل من يعملون.

والملاحظ أن قلة فرص العمل أمام الشباب تمثل عقبة يترتب عليها هدر لرأس المال البشرى (يعود بالسلب على وجود الفرد ووعيه وعلى المجتمع واستقراره وتنميته ورفاهيته) وأن هذه المشكلة (ندرة فرص العمل) التي يعانى منها الشباب ليست مشكلة شخصية ولا يمكن حلها أو استيعابها إلا إذا نظرنا إليها في سياقها الكلى وإدراكها بوصفها مسألة اجتماعية (وليست مجرد مشكلة فردية) ليس في المحيط المباشر فقط ولا في المجتمع المحلى فحسب ولكن في الإطار العالمي لها. يعنى هذا أن مشكلة الطالب الجامعي عندما يتخرج من الجامعة بأعلى التقديرات حين يعجز في العثور على فرصة عمل لا ترجع إلى قصور في إمكاناته الذاتية ولكنها لابد أن تُفهم على أساس التحديات المحلية والعالمية.

أهم الوصيات :

1 – الاهتمام بالتعليم الذي يتناسب مع متطلبات العصر.

2 – زيادة الاهتمام بالاستثمار في المجال الزراعي خارج الوادي الضيق.

3 – زيادة فعالية التعاون العربي من خلال تجمع اقتصادي وسوق عربي مشتركة .

المراجـــــــــــع

1 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, النتائج النهائية لتعـداد السـكان. 1996, إجمـالى الجمهورية, الجزء الأول, القاهرة, 1998, ص 14.

2 – معهد التخطيط القومي, تقرير التنمية البشرية, 2003, ص ص 156 – 157.

3 – آمال كمال, الشباب وبرامجه, المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، القـاهرة, ينـاير 2002، ص 59.

4 – تقرير التنمية الإنسانية العربية, خلق الفرص للأجيال القادمة, 2002.

5 – راشد القصيبى, استثمار وتسويق البحث العلمى فى الجامعة, فى مجلة مستقبل التربيـة العربيـة, العدد 28, المركز العربى للتعليم والتنمية, الإسكندرية, يناير 2003, ص 28

6 – البنك الدولى, ما تقرير عن التنمية فى العالم, العمال فى عالم يزداد تكاملا, مؤشـرات التنميـة الدولية, 1995, ص 45.

7 – United Nation ,Globalization And Labour Markets In The Escwa Region , New york , 2ool , p. 14.

8 – أسامه ماهر حسين, دراسة نقدية لمشروع مبارك / كول فى مجال التعليم الفنى فى مصر, مجلـة مستقبل التربية العربية, المجلد الثامن, العدد 26, يوليو 2002, ص 191.

9 – يوسف إبراهيم, اتجاهات سوق العمل فى الاقتصاد الكويتى, مجلة العلوم الاجتماعية, مجلـد 24, عدد 4, الكويت, شتاء 1996, ص 31.

10 – تقرير التنمية الإنسانية العربية, نحو إقامة مجتمع المعرفة, 2003, ص ص 155 – 156.

11 – المرجع السابق, ص 138.

12 – خالد الزوارى, البطالة فى الوطن العربى : المشكلة والحل, مجموعة النيل العربية, 2002, ص ص 48 – 49.

13 – المجالس القومية المتخصصة, الارتقاء بمستوى التعليم الجامعى والعالى فى اطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل, المؤتمر القومى للتعليم, 13 – 14 فبراير 2000, ص 5.

14 – United Nation Globlaization And Labour..op,Cit,p.16.

15 – محمود عبد الفضيل, مصر والعـالم علـى أعتـاب ألفيـة جديـدة, مكتبـة الأسـرة, 2001, ص ص 10 – 12.

16 - Assaad,Regui,the effect of child work On School Enroiiment in Egypt The workshop is organized by the economic Research Fortum For The Arab Countries,Iran,Turkey And World Bank,July 2001,PP.4-5.

17 – أسامه ماهر حسين, مرجع سابق, ص ص 187 – 188.

18 – سيد محمد عبد المقصود, قضية قصور التشغيل " البطالة وعلاقتها بجودة التعليم, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, رقم 174, معهد التخطيط القومى, يوليو 2003, ص ص 47 – 48.

19 – محمود عبد الفضيل, مرجع سابق ص ص 13 – 15.

20 – عبد الباسط عبد المعطى, البحث الاجتماعي, محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده, دار المعرفة الجامعية, 1987, ص, 362.

21 – United Nations, Responding To Globalization: Skill Formation And Underpayment Policies, New York .

22- Bloom ,David E., Mastering Globalization : From Ideals to Action On Higher Education Reform harrard unirersity , 19 September , 2002,pp 2-3 .

23- خالد الزواوى, مرجع سابق, ص 19.

24- United Nations , responding to globalization , op , cit , p. 37.

25- تقرير التنمية البشرية, 2003, مرجع سابق, ص2.

26- جامعة الدول العربية،التقرير الاقتصادى العرب الموحد،مرجع سابق, ص 24.

27- United Nation , Globalization and labour , op cit , pp 2-3

28- محمد رءوف حامد, القفز فوق العولمة, سلسلة إقرار, دار المعارف,2003,ص 42- 43 .

29- حازم الببلاوى, دور الدولة في الاقتصاد, مرجع سابق, ص 150.

30- محمود عبد الفضيل, مرجع سابق, ص 16.

31- عبد الخالق عبد الله, العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها, في العولمة ظاهرة العصر, مجلة عالم الفكر, المجلد 28، العدد الثاني, أكتوبر / ديسمبر, الكويت، 1999, ص 69.

32- سعيد اللاوندى, بدائل العولمة, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 2002, ص 8.

33- الحبيب الجنحاني, ظاهرة العولمة الواقع والأفاق, مجلة عالم الفكر, مرجع سابق,ص 23

34-سعيد اللاوندى, مرجع سابق, ص8.

35 – United nation , globalization and labour.., op, cit ,p.11.

36-UNESCO education , highest education in a globalize society , 2003 , pp 12 – 13.

37- Education and globalization , the help newsletter , is available : http. // www. Education. Unesco.org / educprog / help /news // st. st. htm , 1998. pp 1-3 .

38- ناصر الانصارى, العوربة في مقابل العولمة عناصر لنظرية جديدة, مكتبة الأسرة, 2002،ص25.

39- مهدى محمد القصاص، فى آليات إفقار الطبقة الوسطى المصرية، مجلة كليـــة الآداب, جامعـــة المنصورة, ملحق للعدد 33, أغسطس, 2003, ص ص 12 – 16.
40- حازم الببلاوى,النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلـــى نهايـــة الحرب الباردة،سلسلة عالم المعرفة،عدد 257،الكويت، مايو 2000،ص 112.
41- مهدى إسماعيل الجزاف تجارب دولية فى الخصخصة: دروس من تجارب ماليزيا و نيوزيلاندا و المكسيك،مجلة العلوم الاجتماعية،الكويت، صيف 1996،ص 129.
42- محمود عبد الفضيل, مصر و العالم, مرجع سابق, ص ص 95- 99 .
43-التقرير العربى الموحد, مرجع سابق,ص ص 24-25.
44- محمود عبد الفضيل,مرجع سابق, ص 12.
45- ثناء فـــؤاد عبـــد الله, أزمـــة الطبقـــة الوســـطى فـــى مصـــر, المســـتقبل العربـــى, العـــدد 26, أكتوبر, 2000, فى هويدا عدلى, الطبقة الوسطى فى مصر دراسة توثيقية تحليلية, برنامج تدعيم المشاركة فى بحوث التنمية, مركز بحوث الجامعة الأمريكية,القاهرة أكتوبر,2001, ص 48.
46- معهد التخطيط القومى,تقرير التنمية البشرية,2003, ص 87.
47- محمد حسنين هيكل, مصر و القرن الحادى و العشرين, دار الشروق, القاهرة 1994, ص 16.
48- خالد الزواوى, مرجع سابق, ص ص 16 – 17.
49- united nations , responding to globalization..., op ,cit , pp 35 – 36.
50- التقرير العربى الموحد,مرجع سابق, ص 143.
51- محمود عبد الفضيل, مرجع سابق, ص 9.
52- رفيقة حمود, دور التعليم فى مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية,المجلة الاجتماعيـــة القوميـــة, سبتمبر 1998, ص 86.
53- تقرير التنمية البشرية, مرجع سابق, ص 10.
54- المجالس القومية المتخصصة, مرجع سابق, ص 6.
55- Netherton , Dave , education for employment ,improvement project, EFE ctober2-7 ,2003.
56- خالد الزواوى, مرجع سابق, ص 25.
57- http//www.moe.edu.kw/objective1.htm.
58- http:/www.ishraf.gotevat.edu.sa/dirtpxt.htm.
59-white,Anna,universities'definition of Education Must be rethought, the review, April22,1997.
60- وزارة التربية بدولة الكويت, مرجع سابق.

61- سيد محمد عبد المقصود, قضية قصور التشغيل, مرجع سابق, ص 42.